

تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر

الأستاذة : كواحلة يمينه

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة علي لونيسي جامعة البليدة 2

الملخص:

اعتمدت دول كثيرة في إطار تحقيق مسيرتها التنموية على الديون الخارجية، ومنها من نظر إليها على أنها مكمل للموارد المحلية ، وفي ظل هذه النظرة الواعية حرصت على رفع معدل ادخارها المحلي وهذه الدول هي التي امتلكت أمل الوصول إلى مرحلة النمو الذاتي، في حين اهتمت دول أخرى بالموارد الخارجية واعتبرتها بديلا للموارد المحلية ، فوجدت نفسها في منطقة حصار شديد لتنميتها بعدما وقعت في أزمة عدم القدرة على السداد، والجزائر من الدول التي اعتمدت على الديون الخارجية لتمويل برامجها التنموية الطموحة وعانت من مشاكل عدم القدرة على التسديد، الشيء الذي دفعها إلى القيام بعملية إعادة الجدولة لديونها وبتحسن أسعار النفط مع مطلع الألفية الثالثة استطاعت تكوين فوائض مالية معتبرة مكنتها من التخلص من شبح المديونية، وعليه نحاول من خلال هذا المقال تتبع تطور الديون الخارجية في الجزائر.

Résumé:

De nombreux états ont adopté la dette extérieure pour réaliser leur développement Il ya des états qui l'ont considéré comme une source complémentaire aux ressources nationales dans cet vision consciente ,Ils ont tenu a augmenter le taux d'épargne, ces états possèdent l' espoir d' atteindre la phase d' auto croissance .

D'autre par il ya des états l'ont considéré comme Une source alternative aux ressources locales, mais ils ont échoué dans l'ensemble, et l'Algérie a opté pour le financement extérieur pour financer ses programmes du développement, et souffert des problèmes de remboursement, ce qui a posé l'état a faire une ré- programmation de la dette, et une amélioration des prix du pétrole au début du troisième millénaire a été configurer les excédents financiers, que lui a permis de se débarrasser du fantôme de la dette, et donc nous essayons a cet article retraçant l'évolution de la dette extérieure en Algérie.

الكلمات المفتاحية : القروض الخارجية، خدمة الدين ، إعادة الجدولة ،التسديد المسبق للديون الخارجية.

Les mots clés: la dette extérieure, service de la dette, ré- programmation, prépaiement de la dette extérieure.

المقدمة :

تعاني معظم الدول النامية من شحة الموارد المحلية اللازمة لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث تعد المدخرات المحلية المورد الرئيسي في تمويل التنمية إلا أن هذا المورد لا يكاد في الغالب يصل إلى المستوى اللازم للمحافظة على معدل دخل الفرد السائد في معظم البلدان النامية التي يمثل ارتفاع معدل نمو السكان فيها أبرز خصائص مجتمعاتها .

فحالة الدولة مشابهة لحالة الفرد فعندما نتساءل عن الأسباب التي تدعو الفرد العادي للاقتراض، نجد أن الفرد يلجأ للاقتراض إذا كان مستوى دخله الجاري يقل عن مستوى إنفاقه الجاري، بمعنى أن

الفرد لن يستطيع أن يتفق أكثر من دخله إلا إذا لجأ إلى السحب من مدخراته المكونة سابقا أو عن طريق الاقتراض، فإذا لم يكن لديه مدخرات سابقة فإن زيادة حجم إنفاقه عن حجم دخله المتاح لابد وأن تمول بالاقتراض وعليه يمكن القول أن الدولة تقترض لأنها تتفق أكثر مما تملك من دخل، وينقسم الإنفاق المحلي إلى نوعين إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري فإذا كان حجم ما يملكه المجتمع من ناتج محلي أو من دخل محلي، يقل عما ينفقه هذا المجتمع على الاستهلاك والاستثمار فإن هذا المجتمع يضطر للاستعانة بالقروض الخارجية.

وبناء على الحاجة المتزايدة للإنفاق ومواكبة لما يمر به المجتمع النامي من تطورات اعتمدت الدول النامية ومنها الجزائر على الموارد الخارجية للنهوض باقتصادياتها وقد أتاح لها الظروف الدولية في عقد السبعينات ذلك، حيث تصاعد الدور الاقتراضي لمؤسسات الصيرفة الدولية مع توسيع آليات الإقراض والاقتراض التي أتاحتها الأموال النفطية والتي وظفت في مؤسسات التمويل الخاصة لكن هذه التسهيلات ساهمت في خلق ما يسمى بشرك المديونية الخارجية في عقد الثمانينات وما صاحبها من نمو شديد السرعة في حجم الأعباء التي أصبحت تتحملها هذه البلدان لخدمة الديون ممثلة بالفوائد والأقساط وازداد الأمر صعوبة مع تدهور أسعار النفط سنة 1986.

ومع تقدم عقد التسعينات زادت صعوبة الاقتراض وتراكمت حجم الديون الشيء الذي دفع البلاد إلى القبول بوصفات المؤسسات المالية الدولية لغرض تأجيل كلفة الاستدانة إلى فترات مستقبلية ومع مطلع الألفية الثالثة ومع تحسن أسعار النفط حظيت الجزائر بموارد مالية هامة مكنتها من القضاء على شبح المديونية وتحقيق راحة مالية وبناء على ذلك جاء اختيارنا لهذا البحث لغرض متابعة السياق التاريخي لتطور المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية البحث في متابعة تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر إلى الدور الذي لعبته الديون الخارجية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية خلال عقدي السبعينات والثمانينات والمشكلة الخائفة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري عقب تدهور أسعار النفط سنة 1986 ثم الانفراج الذي عرفه الاقتصاد الوطني والحبوحة المالية التي أصبح يتمتع بها بعد عودة الانتعاش لأسعار النفط والتسديد المسبق للديون الخارجية .

إشكالية الدراسة:

- كيف تطورت المديونية الخارجية في الجزائر؟.
- هل تمكنت الجزائر من تخفيف أعباء الدين الخارجي بعد عملية إعادة الجدولة؟
- كيف أثرت التطورات الأخيرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية على المديونية الخارجية ؟

فرضية الدراسة : يستند البحث إلى فرضية مفادها أن الجزائر عانت كغيرها من الدول النامية من مشاكل الاستدانة الخارجية وارتفاع مؤشراتها.

أسلوب الدراسة: لغرض التحقق من فرضية البحث تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يستند إلى الدمج ما بين المنهج الاستدلالي القائم على الدراسة النظرية والتاريخية لموضوع الديون الخارجية والمنهج الاستقرائي القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات الإحصائية لتطور المديونية الخارجية ومؤشراتها.

1 الإطار النظري للقروض الخارجية:

تحصل الدولة على القروض الخارجية من مختلف جهات الإقراض الخاصة منها والعامّة، فهناك القروض المقدمة من مصادر الإقراض الخاصة كتسهيلات الموردين والقروض من الأسواق المالية وقروض خاصة أخرى تشمل الالتزامات الخارجية الناشئة عن تأميم الممتلكات، وهناك القروض المقدمة من مصادر الإقراض الرسمية سواء تلك التي يكون مصدرها المؤسسات الدولية كقروض وتسهيلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسات التنمية الإقليمية (متعددة الأطراف) أو القروض المقدمة من الحكومات بطريقة مباشرة أو من خلال وكالاتها بما في ذلك البنك المركزي (القروض الثنائية)¹.

وتختلف القروض باختلاف الشروط التي تعقد بها، فالقروض الصعبة (التجارية) تكون عادة وفقا للشروط التي تحددها أسواق رأس المال من حيث سعر الفائدة والضمانات ومدة التسديد، أما القروض السهلة فهي تلك القروض التي تعقد بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض معدل الفائدة وطول مدتها.² فيما يتعلق بتبرير اللجوء إلى القروض الخارجية اختلفت حوله الآراء حيث هناك مجموعة ترى أن سد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها الدول النامية بسبب قصور مدخراتها المحلية عن تلبية حاجاتها الاستثمارية يمكن أن يتحقق بالمدخرات الأجنبية التي تأخذ صورة قروض خارجية بوصفها تضيف موارد اقتصادية جديدة إلى الموارد المحلية في شكل قوة شرائية إضافية ممثلة بأرصدة نقدية أجنبية يمكن إنفاقها للحصول على موارد حقيقية ضرورية لعملية التنمية، وبالتالي يساعد الاقتراض الخارجي تدريجيا في تحسين مقدرة الاقتصاد على مواجهة التزامات الديون من جهة وتحسين قاعدة الإنتاج المادي المحلي من جهة أخرى.³

¹ صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين الخارجي للدول العربية (1985-1995)، ص14.

² جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، ص53.

³ عادل فهمي محمد بدر، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988، ص319.

فضلا على أن ملكية الأصول التي تمول بهذه القروض تصبح ملكية وطنية وليست أجنبية ومن ثم لا يترتب على هذا النوع من التمويل تكوين حقوق ملكية مباشرة للأجانب.¹

وعلى العكس من ذلك تري المجموعة الأخرى أن للقروض الخارجية آثار سلبية على كل من الدخل القومي ومعدلات النمو، فهي تعمل على ترسيخ التخلف والتبعية وحصار عملية التنمية والتقدم، فهذه القروض التي توسع الاحتياطات النقدية الأجنبية وتدعم وضعية ميزان المدفوعات في إطار تدفقا نحو الداخل وتزيد من الإنفاق الحكومي العام الاستثماري منه والاستهلاكي من جهة أخرى ستؤدي إلى زيادة عرض النقد مقابل طاقة إنتاجية غير مرنة وعرض محدود من السلع والخدمات مما يدفع عملية التضخم بما لها من آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية، كما أن التوسع في الاقتراض الخارجي دون ضوابط محكمة سيؤدي في المستقبل إلى تزايد أعباء خدمة الديون واستنزافها لموارد هامة للاقتصاد ومن ثم تعرضه لأزمة عدم القدرة على السداد.²

2 تطور فجوة الموارد المحلية والحاجة إلى الاستدانة في الجزائر.

اتسم الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية وذلك بتأميم المحروقات وإنشاء شركة وطنية واحدة (سونا طراك) التي أوكلت لها جميع المهام، ووجهت كل الأموال الريعية إلى تنمية والاستثمار في هذا القطاع وذلك ما هدفت له خط التنمية المتتالية.³

وكانت للجزائر موارد ذاتية تستمدتها من إنتاج وتصدير المحروقات وكانت هذه الموارد تضمن بدورها تسديد القروض التي يمنحها الأجانب، وهكذا بدأت الجزائر منذ سنة 1967 تكثف من إنتاجها البترولي حتى تولد الموارد المالية الكافية.⁴

وتطلبت عملية تكثيف إنتاج المحروقات إنفاق استثمارات ضخمة حيث بلغ حجم الإنفاق الاستثماري للفترة (1967-1979) أكثر من 274 مليار دينار جزائري، وكان ما يزيد عن 60% منها موجه للتصنيع وقد حظي قطاع المحروقات بحصة الأسد لأنه اعتمد في إستراتيجية التنمية كمصدر لتمويلها ومحركها الأساسي، ونتيجة لضخامة البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر شهدت عجزا خلال عقد السبعينات في ميزانها التجاري باستثناء سنة 1974 حيث عانت من فجوة سالبة في مواردها المحلية قدرت

¹ رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط1، 1985، ص32.

² رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مطبعة مكتبة مدبولي، مصر، ط1، 1983، ص278.

³ عطاري إبراهيم، رنيمي الفضيل، الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2000، ص47، 48.

⁴ أحمد هني، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، الإسكندرية، 2004، ص75.

ب1837,082 مليون دينار كمتوسط للفترة (1970-1975) نتيجة عجز ادخاراتها المحلية على تلبية حاجات الاستثمار .

ويرجع ذلك للضغط الكبير الذي كانت تواجهه الدولة لاستيراد سلع التجهيز لتحقيق الاستثمارات المخططة من جهة، ومن جهة أخرى تستورد سلع استهلاكية لمواجهة الطلب المحلي، حدث هذا في الوقت الذي خفضت فيه الحكومة من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وعملت على تقليص نشاط الشركات الأجنبية فأصبحت الصفة الطاغية على هذه الفترة هي نمو القطاع العام بصورة واسعة وأصبح الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر الشيء الذي زاد حاجتها للتمويل الخارجي، وفي نفس الوقت أدت الموارد البترولية المتضاعفة إلى إهمال تعبئة الادخار الخاص ولذا أصبح تمويل الاستثمار العمومي والوطني يعتمد أساسا على المداخل النفطية والديون الخارجية.

وزاد حجم الفجوة اتساعا بحلول سنة 1986 نظرا لتدهور أسعار النفط إلى ما يقل عن 12 دولار للبرميل فقدر حجم العجز في الموارد المحلية بما يقارب 16731,1 مليون دينار كمتوسط للفترة (1986-1990) مما دفع الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات تصبوا إلى إيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية فحدث انخفاض في معدل الاستثمار حيث قدر سنة 1988 ب22,8 % كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس خطورة الوضع وصعوبة اعتماد الدولة على نفسها من ناحية وتدني جهود التنمية من ناحية أخرى، فالبرامج التنموية الضخمة التي تبنتها الجزائر في عقد السبعينات لم تعطي ثمارها مما زاد من صعوبة اعتماد الدولة على نفسها في ظل التدهور الحاد للادخار الحكومي الذي انخفض إلى 4,98 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1988 وذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية التي انخفضت من 44,2 % من الإيرادات العامة سنة 1985 إلى 25,78 % سنة 1988 بسبب الصدمة النفطية.

الشيء الذي دفع الحكومة من جديد إلى الاعتماد على الخارج لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد وقبول برامج مؤسسات التمويل الدولي وعليه شهد عقد التسعينات تذبذب في حجم هذه الفجوة بين عجز وفائض، وبحلول سنة 1996 بدأت تحقق فجوة موجبة وزادت أهميتها مع مطلع الألفية الثالثة نتيجة التحسن في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما ساعد على زيادة حجم المدخرات المحلية وكفايتها لتمويل البرامج الاستثمارية المعتمدة من طرف الحكومة وتحقق لأول مرة تقارب بين حجم الادخار والاستثمار المحليين سنة 2009 حيث حققت فجوة سالبة في الموارد المحلية بقيمة 6,38 مليار دينار بما يمثل نسبة -0,06 % من الناتج المحلي الإجمالي ثم حقق فجوة موجبة قدرت ب 1502205,34 مليون دينار للفترة (2006-2010).

ويعد مستوى الادخار اليوم في بلادنا من أكثر المعدلات ارتفاعا في العالم، حيث أصبحت الجزائر تتمتع بطاقة في التمويل جعلتها تستغني عن الاستدانة الخارجية من خلال تنفيذ التسديد المسبق لديونها وإعلان التوقف عن الاستدانة.

جدول رقم(1) تطور فجوة الموارد المحلية في الجزائر الوحدة :مليون دينار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الادخار المحلي	الاستثمار الكلي	فجوة الموارد المحلية	معدل الفجوة
(1975-1970)	74620,82	13485,1	15322,182	-1837,082	-2,46
(1980-1976)	111375,4	44451,3	49061,1	-4609,8	-4,13
(1985-1981)	237645,12	91658,38	85058,8	6599,58	2,77
(1990- 1986)	386681,1	99316,24	116047,34	-16731,1	-4,32
(1995-1991)	1323790,24	383740,6	404744	-21003,52	-1,58
(2000-1996)	3108479,66	1074090,96	777533,66	296557,26	9,54
(2005-2001)	5542661,7	2621207,8	1711857,2	909350,66	16,40
(2010-2006)	10211034,2	5401882,2	3899676,88	1502205,34	14,71

المصدر:القيعي عز الدين،علاقة الاستثمار بالتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية)،مجلة الأبحاث الاقتصادية،العدد 6،2012،جامعة البليدة،ص200. التقارير السنوية لبنك الجزائر.

3 تطور المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري:

كان طبيعيا أن تلجأ الجزائر إلى القروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها بسبب عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية الكافية والانهيال الذي عرفه الاقتصاد الجزائري على اثر رحيل المستعمر، وحيث أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات الذي يشكل 95 % من إيرادات الصادرات الإجمالية للجزائر جعلها تستجيب للصدمات الخارجية كما أثر على قدرتها التمويلية وحاجتها إلى الاستدانة الخارجية .

الفترة (1979-1970):

تميزت فترة السبعينات بزيادة الاهتمام بقطاع الصناعة استنادا إلى نموذج التنمية المتبع بعد الاستقلال "الصناعات المصنعة"، حيث احتلت نسبة مهمة من الاستثمار الإجمالي واستحوذت على ما نسبته 52% ما بين (1979-1973) و43,4% ما بين (1977-1974) و62% ما بين (1979-1978)، وفي داخل قطاع الصناعة كانت الصناعة القاعدية هي المهيمنة حيث استحوذت على ما نسبته 86% للفترة (1973-1970) و88% للفترة (1977-1974) و78% للفترة (1979-1978).¹

ولغرض تنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية الضخمة كان لا بد من إيجاد متمم مؤقت للموارد المحلية التي يوفرها قطاع المحروقات بصفة أساسية، فقد تطلب تمويل المجمعات الصناعية الكبرى إمكانيات

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 1999، ص130.

لا تملكها الجزائر وحدها ، ومن ثم اللجوء بصفة مستمرة إلى السيولة الخارجية من خلال الاستدانة حيث ساعدها على ذلك التطور الكبير في قطاع المحروقات بالإضافة إلى الأوضاع الدولية المواتية في فترة السبعينات نتيجة توفر سيولة مالية معتبرة من البترودولارات المودعة في البنك الأوروبية ولم تجد من يستأجرها .

وقد حاولت الجزائر ممارسة سياسة تنويع مصادر التمويل إلى أقصى حد ، حيث ذكرت جريدة المجاهد الجزائرية في 5 يناير 1974 أن الجزائر كانت مع البرازيل وإيران أكبر بلد اقترض من سوق الدولارات الأوروبية وبعد ذلك تم التحول نحو اللجوء إلى القروض المصرفية الأوروبية أو الأمريكية ، وقد زادت هذه القروض بصفة خاصة لتلبية متطلبات تحويل منشآت إسالة الغاز طبقا لما ذكرته منظمة التعاون والتنمية الأوروبية من 120 إلى 1350 مليون دولار سنويا في الفترة (1971-1973)¹. إن لجوء الجزائر المكثف لطلب القروض الخارجية خلال هذه الفترة قد تزامن مع ارتفاع أسعار النفط ويرجع ذلك إلى وفرة الاقتراض الخارجي وسهولة الحصول عليه وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل وتسديد أقساط وفوائد الديون في الآجال الطويلة.

وعليه ارتفع حجم الديون الخارجية بشكل متسارع حيث انتقل مخزون المديونية الخارجية من 0,95 مليار دولار سنة 1970 إلى 17 مليار دولار سنة 1980، تضاعف ب 17 مرة في عقد واحد، أما خدمة المديونية فقد انتقلت من 0,05 مليار دولار سنة 1970 إلى 3,9 مليار دولار سنة 1980 فقد تضاعف ب 84 مرة.²

جدول رقم (2) تطور حجم الدين الخارجي للفترة (1970- 1979). (الوحدة: مليار دولار)

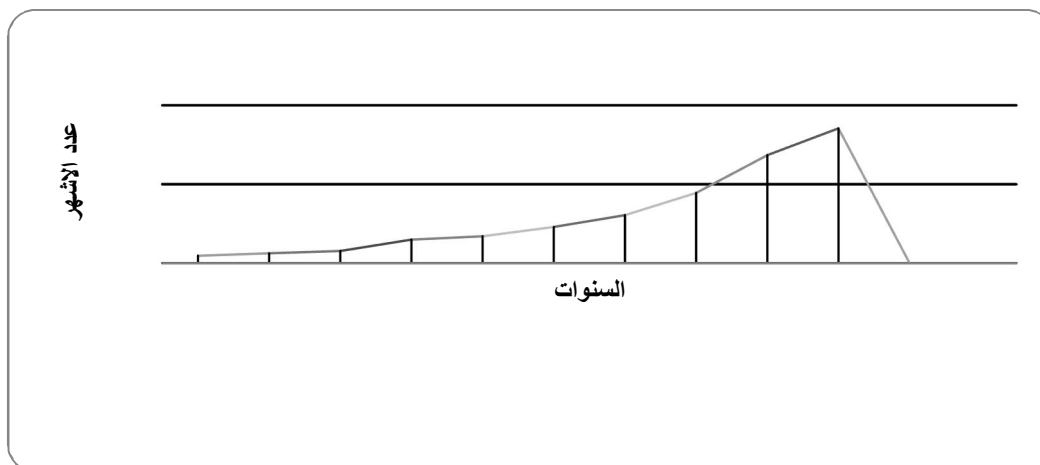
السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
حجم الدين	0,994	1,26	1,55	2,99	3,412	4,593	6,08	8,902	13,68	17,05

Source: Ahmed ben bitour, l'algerie au troisme millenaire, edition marinroor, Algérie, 1998, p57.

والشكل الموالي يوضح تطور حجم الدين الخارجي الجزائري خلال الفترة 1970-1979

¹ حيزي عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي، مصر والمغرب العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص 197.

² المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، الدورة العامة 15، ماي 2000، ص 79، 78.



المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى معطيات الجدول رقم 2.

من خلال بيانات الجدول رقم (2) والشكل أعلاه يتضح أن الرغبة في الاستدانة من الخارج لتمويل برنامج استثمار طموح وتحقيق مرد ودية اجتماعية كانت مرتفعة وبالفعل إضافة إلى كون الاستدانة الخارجية لتمويل عجز الميزان التجاري فانه يشكل سبيلا في تحويل الموارد نحو الخارج ومن ثمة زيادة الحاجة إلى التمويل الخارجي من جديد وهو الشيء الذي كان يدفع الجزائر إلى التوسع في الاقتراض لتلبية احتياجاتها من التمويل وإهمالها لمصادر التمويل الأخرى المتعارف عليها مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما زاد من تقادم الوضعية.

الفترة (1980-1989): ابتداء من سنة 1980 حدثت تغيرات كبيرة في السياسة الاقتصادية فالنمو الكبير للقطاع الصناعي المبني على الصناعات الثقيلة الذي عرفه عقد السبعينات تم العدول عنه منذ بداية 1980 حيث طرأ تغيير على هيكلية الاستثمارات لصالح قطاعات أخرى مثل إنشاء المدارس، بناء المستشفيات، برامج السكن، الطرق... لكون هذه القطاعات ظلت في آخر الاهتمامات منذ الاستقلال حيث قدر الحجم التقديري لهذه القطاعات خلال الفترة 1980-1984 بـ 216,69 مليار دج بنسبة 38,7% من مجموع تكاليف البرنامج الاستثماري مقارنة بنسبة 17% خلال فترة السبعينات.¹

حيث عمدت السلطات الجزائرية خلال فترة الخماسي الأول والثاني (1980-1989) إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى بعض المشاريع المتعلقة بالصناعات الثقيلة وتوجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية، جاءت هذه الإجراءات قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني.²

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ج2، ص54.

² مركز دراسات الوحدة العربية ،الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية ،بيروت، 1999، ص358.

وتوازيا مع ذلك انطلقت إصلاحات 1982 والمتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص، كما طبقت سياسة تمويل خارجية تقييدية منذ منتصف العقد نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 1979 وما حققه من فوائض مالية، حيث ارتفعت متحصلات النفط من 6,3 مليار دولار سنة 1978 إلى 13,6 مليار دولار سنة 1980 وبذلك تقلص حجم المديونية من 19,17 مليار دولار سنة 1980 إلى 15,94 مليار دولار سنة 1984 وذلك نتيجة انتهاء سياسة تخفيض الدين العام عن طريق التسديد المسبق للقروض الخارجية غير أن هذه السياسة لم يكتب لها الاستمرار على اثر انخفاضين المتتاليين اللذين تعرض لهما الاقتصاد الجزائري انخفاض سعر البترول وانخفاض سعر الدولار الأمريكي.

وباعتبار أن إيرادات المحروقات تشكل ما يقارب 95 % من إيرادات الصادرات وان تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، فقد انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة بنسبة 40 % حيث وصلت إلى 8,5 مليار دولار سنة 1988 ونتيجة لذلك عاود ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي من جديد بعد سنة 1984، وخاصة بعد تدهور أسعار النفط سنة 1986 فتطورت المديونية بشكل كبير حيث بلغت قيمة 18,37 مليار دولار سنة 1985 وقفزت لتبلغ 23,61 سنة 1989 وزادت أربع عوامل خارجية من تفاقم مشكلة خدمة المديونية الخارجية هي :

- **انخفاض إيرادات التصدير :** بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول التي كانت أكثر من 27 دولار سنة 1985 وأصبحت أقل من 14 دولار سنة 1986، أما إجمالي إيرادات تصدير المحروقات انتقل من 12,7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,9 مليار دولار سنة 1986 أي ما يعادل انخفاض قيمته 4,8 مليار دولار .

- **تغير أسعار الصرف :** تغيرت أسعار الصرف في غير صالح الاقتصاد الجزائري، حيث أن أكثر من 90 % من المداخيل كانت تتم بالدولار الأمريكي، بينما النفقات كانت تتم بالعملات الأخرى، لذا يمكن تفسير ما يعادل 80 % من ارتفاع مخزون المديونية الخارجية المسجل في الفترة ما بين 1986 و 1990 بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الأخرى .

- **الارتفاع الإيجابي لنسب الفوائد الحقيقية :** كان ذلك نتيجة أو كرد فعل للسياسات التي اتبعتها الدول المتقدمة لمعالجة أزماتها، فبعد أن عجزت الدول المدينة عن تسديد مستحققاتها وجدت نفسها في مأزق ومن بين الوسائل التي لجأت إليها هي رفع معدلات الفائدة التي عرفها عقد السبعينات وهو ما أثر سلبا على وضع الدول المدينة منها الجزائر .

- صعوبة الحصول على تمويل خارجي على أمدى المتوسط لدي البنوك التجارية: هذه الأخيرة أصبحت تتحفظ على منح قروض جديدة للجزائر.¹

وعليه تطور حجم الديون الخارجية على النحو الموضح في الجدول الموالي .

جدول رقم (3) تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1980-1988 الوحدة :مليار دولار

السنوات	1980	1983	1984	1985	1986	1987	1988
ديون متوسطة وطويلة الاجل	17,05	14,32	14,18	16,51	19,64	23,43	23,45
ديون قصيرة الأجل	2,32	1,95	1,75	1,86	3,15	1,31	1,62
إجمالي الدين الخارجي	19,17	16,28	15,94	18,37	22,79	24,74	25,07

Source: World bank .world debt tables 1991/1992, external debt of developing countries.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد معدلات نمو الديون الخارجية من سنة لأخرى ونتيجة لتحفظ البنوك الدولية على منح قروض جديدة كان على الجزائر أن تلجأ للقروض التجارية القصيرة الأجل لضمان حاجتها الاستيرادية حيث بلغت قيمتها سنة 1986 3,15 مليار دولار، هذا في الوقت الذي تسارعت فيه وتيرة تسديد أصل الديون فالقروض التي حصلت عليه الجزائر سنة 1986 وجب تسديدها سنة 1988 أما القروض التي حصلت عليها سنة 1987 وجبت السداد سنة 1989 وعليه تراكمت ديون الجزائر وارتفع مخزونها كما ارتفعت فوائد الديون بسرعة أكثر من أصل الدين، وفي الوقت ذاته فقدت الجزائر جزءا كبيرا من احتياطياتها بالعملة الصعبة التي لم تتعدى ربع المستوى الذي كانت عليه سنة 1981.

الفترة (1990-1999): شهد عقد التسعينات تطورات كبيرة فقد تميز الوضع الاقتصادي بتراجع معدل النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع معدل التضخم بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير كما استمر تدهور وضعية ميزان المدفوعات، مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية في ظل ثقل عبء خدمة الدين الخارجي والتي أصبحت تمتص معظم إيرادات الصادرات في وقت انخفضت فيه أسعار المحروقات، ونظرا لتدهور الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد في نهاية سنة 1993 طلبت الجزائر إعادة جدولة ديونها قصد تأجيل سداد الديون المستحقة ومحاولة الحصول على موارد مالية جديدة وتخفيف خدمات الديون الخارجية حيث بلغت التحويلات نحو الخارج 2,9 مليار دولار سنة 1990 مقابل 2,6 مليار دولار سنة 1993.²

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان البحر الأبيض المتوسط عائق أمام التنمية الأورومتوسطية، الدورة العامة 15، ماي 2000. ص80.

² شاعة عبد القادر، المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة ، العدد 4، ص184. 2010.

فعقدت عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كان أولها سنة 1994 والمعروفة بستاندبائي تمتد على مدى سنة ،والثانية في ماي 1995 وهي الاتفاقية المعروفة بتسهيل التمويل الموسع وتمتد على مدى ثلاث سنوات ،كما توجهت إلى كل من نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها العامة والخاصة وقد سمحت إعادة الجدولة بتمديد أجل جزء من الديون المتعلقة بالمدة المتراوحة ما بين 1994- 1998 ،كما مكنت من القيام بتمويلات استثنائية بلغت قيمة 16 مليار دولار مضاف إليها قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2,6 مليار دولار للفترة 1994-1998.¹

جدول رقم (4)تطور مؤشرات المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990- 1999).

(الوحدة : مليار دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الديون الخارجية	26,7	27	26,1	26,4	29,5	31,6	33,7	31,2	30,5	28,3
خدمة الدين	8,6	9,2	8,8	9,1	4,5	4,2	4,3	4,5	5,2	5,1
خدمة الدين / الصادرات (%)	66,7	74,2	76,5	87,5	47,2	38,8	30,7	31,7	47,5	39,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس،

17،15مارس2000، ص216.

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن عمليات إعادة الجدولة التي أنجزت في الفترة الممتدة بين 1994 و1995 لم تتوصل إلى مسح الديون وإنما سمحت فقط بتخفيض 50% من خدمة المديونية السنوية حيث انتقلت خدمات المديونية من 9,1 مليار دولار سنة 1993 إلى 4,5 مليار دولار سنة 1994 مع تمديد الأجل الذي تسدد الجزائر في خضمه مستحقاتها حيث ارتفع المدى المتوسط لتسديد الديون من 3,2 سنوات فقط في 1993/1994 إلى 9 سنوات خلال عامي 1996 و1997.

كما تطور جارى الديون الخارجية حسب نوع القروض على نحو ارتفعت فيه حصة قروض المؤسسات المتعددة الأطراف من 14 % في 1994 إلى 18,8% سنة 1997 وإلى 19,9 % سنة 1998 ،مما أدى إلى انخفاض ملموس للقروض المالية المكلفة وذات آجال السداد المرهقة والتي كانت تمثل نسبة 19,5% سنة 1990 وانخفضت إلى 13,6 % سنة 1994 وبلغت 3,5 % سنة 1997 و2,4 % سنة 1998 ،كما انخفضت القروض التجارية غير المؤمنة أيضا من 9% سنة 1990 إلى 2,6 % سنة 1994 و0,7 % سنة 1997 وإلى 0,6 % في 1998 ،أما القروض الثنائية فتطورت من 57,5 % سنة 1990 إلى 53,2 % في 1994 و31,3 % في 1997 و26,8 % في 1998.

¹ عبد المجيد بوزيدي،تسعينيات الاقتصاد الجزائري،موفم للنشر، الجزائر 1999،ص27.

إن طريقة تسير الديون المتبناة خلال السنوات الأربعة هذه قد تميزت بالخطر إلا أنه تجدر الملاحظة بأن طريقة التسيير الحذرة هذه قد بلغت حدها لذلك عادت عملية تشكيل المديونية بنسب مرتفعة.¹ يضاف إلى ذلك أهمية خدمات المديونية نسبة إلى صادرات التي مثلت نسبة 47,1% سنة 1994 ثم انخفضت إلى 30,3% سنة 1997 لتعود للارتفاع من جديد سنة 1998 حيث سجلت نسبة 47,5% وهي نسبة مرتفعة لا تسمح للحكومة بالتساهل في إجراء التحويلات المالية نحو الخارج.² جدول رقم (5) تطور خدمة المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة (1994-1999). الوحدة (مليار دولار)

السنوات	الأساس	الفوائد	المجموع	خدمة المديونية وإيرادات الاستيراد
1994	3.130	1.390	4.520	47,1%
1995	2.474	1.770	4.244	38,8%
1996	2.025	2.256	4.278	30,9%
1997	2.354	2.111	4.465	30,3%
1998	3.202	1.978	5.180	47,5%
1999	3,397	1,719	5,116	39.1%

المصدر: بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 00، 2004، ص 186.

de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004 , le 10/03/2014. www.ons.dz/evolution

الفترة (2000-2013): تميزت الألفية الثالثة بوضع خاص حيث تميزت بتحسين ملحوظ ومستمر في الوضعية المالية الخارجية بفضل الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث ارتفع سعر البرميل من النفط وبلغ قيمة 112,94 دولار للبرميل سنة 2011، وقد صاحب هذا التطور الايجابي في الوضعية المالية الخارجية خلال هذه الفترة انخفاضا في حجم الديون الخارجية من 25,3 مليار دولار سنة 2000 إلى 21,84 مليار دولار سنة 2004.³

وهي السنة التي أعلنت فيها الحكومة التوقف عن الاستدانة وبداية التسديد المسبق للديون الخارجية وتحويل جزء منها إلى استثمار أجنبي مباشر، حيث شرعت الحكومة في تسديد مستحققاتها الخارجية مسبقا مما أدى إلى زيادة حجم التحويلات نحو الخارج بلغت سنة 2006 12,87 مليار دولار، وعليه عرف حجم الدين الخارجي اتجاها تنازليا منذ هذه السنة حتي بلغ أدنى مستوى سنة 2012 بـ 3,479 مليار دولار وفيما يخص الديون المتوسطة والطويلة الأجل فقد انخفضت من 25,3 مليار دولار سنة 2000 إلى 3,4 مليار دولار سنة 2013 مسجلة بذلك انخفاضا إجماليا قدر بـ 86%.⁴

¹ نفس المرجع، ص 36.

² عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص 181.

³ Banque d'Algérie, tendance monétaire et financiers au second semestre de 2006, dans, <http://www.bank of algeria.dz>.

⁴ www.elbilad.net/flash/detail?id=9500. Le 10/03/2014.

وكذا انخفاض الأهمية النسبية لخدمات هذه المديونية مقارنة بإجمالي الصادرات من السلع والخدمات حيث كانت هذه النسبة تمثل 21,2 % سنة 2000 وانخفضت لتحقيق نسبة 16,4 % سنة 2004 ثم 12 % سنة 2005 لتبلغ 0,8 % سنة 2011، وكذا بالنسبة إلى حجم الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انتقلت من 46,1 % سنة 2000 إلى 2,2 % سنة 2011.

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري الذي عرف اختلالا كبيرا في الوضعية المالية الخارجية قبل سنة 2000 وتحمل تكاليف الإصلاحات الاقتصادية تخلص تدريجيا من هذه الاختلالات ابتداء من سنة 2004 وتمكن من تعزيز موقفه المالي الخارجي ولم تعد التوازنات الخارجية تشكل أي عائق أمام سياسات التنمية في الجزائر.

جدول رقم: (6) تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة (2000-2012). (الوحدة :مليار

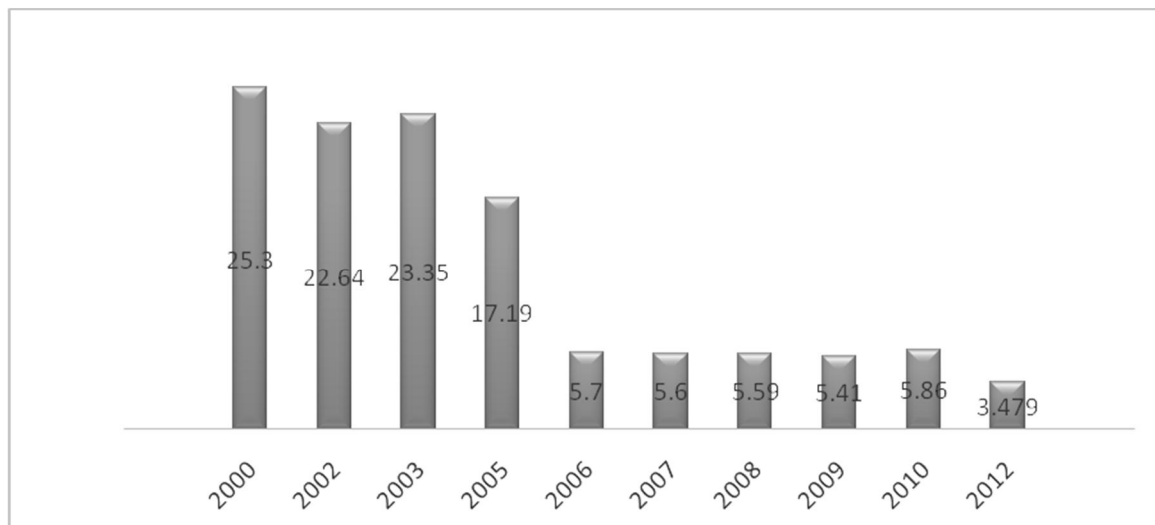
دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الدين (مليار دولار)	25,3	22,3	22,64	23,35	21,82	17,19	5,7	5,6
خدمة الدين/الصادرات (%)	21,2	22,2	21,68	17,7	16,6	12	23,23	2,38
الدين /الناتج المحلي %	46,1	41,0	39,7	34,3	25,8	17,5	4,5	4,1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012			
حجم الدين (مليار دولار)	5,59	5,41	5,86	4,405	3,479			
خدمة الدين/الصادرات %	1,0	2,06	1,08	0,80	—			
الدين / الناتج المحلي الإجمالي %	3,51	4,11	3,5	2,2	—			

Source: www.ons.dz. Le12/05/2010 ،le02/12/2013.

- CNES, état économique et social de la nation de l'Année 2008, décembre 2009, p2 .
- banque d'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de 2008,2009,2010,2011,2012.

ونوضح تطور حجم الدين الخارجي من خلال الشكل البياني التالي :



المصدر: تم إعداد الشكل استنادا إلى معطيات الجدول رقم (6)

الخاتمة:

إن متطلبات التنمية السريعة التي تعتمد على المخططات التنموية دفع الحكومة إلى الاعتماد على القروض الخارجية، وقد تم توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة المتمثلة في القطاعين الصناعي والزراعي وكانت حصة القطاعات المنتجة هامة خلال الفترة 1967-1978 وعليه فالمنتج لتطور المديونية الخارجية في الجزائر يلاحظ أنها تشكلت في عقد السبعينات وذلك لانتهاج أسلوب الصناعات الثقيلة خلال هذه المرحلة وقلة الموارد الداخلية .

إن انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 باعتباره المصدر الأساسي في الحصول على العملة الصعبة أدى إلى انخفاض إيرادات الصادرات وعجز معظم المؤسسات الاقتصادية عن تحقيق الفائض الاقتصادي وارتفاع حدة أزمة المديونية بالإضافة إلى زيادة متطلبات تمويل السوق الوطنية لتلبية الحاجات الاستهلاكية في ظل هذه الظروف الصعبة لجأت الجزائر إلى قروض قصيرة الأجل، حيث حصلت سنة 1986 على قروض وجب سدادها سنة 1988 وعليه تراكمت ديونها حيث ارتفع مخزون الديون الخارجية بأكثر من 10 ملايين دولار في الفترة الممتدة بين 1985 و1989 .

هذه الصعوبات المالية أدت إلى ضرورة التعديل والانتقال نحو اقتصاد السوق وقبول برامج صندوق النقد الدولي وقبول إعادة جدولة ديونها الشيء الذي خفض نوعا ما من المشاكل المالية للاقتصاد ونقل عبء الفاتورة إلى مرحلة قادمة وبحلول الألفية الثالثة حدثت معجزة النفط وتمكنت الجزائر من الخروج من شرك المديونية، حيث تمكنت من تنفيذ التسديد المسبق للمديونية وعليه عرف حجم الدين الخارجي اتجاها تنازليا منذ سنة 2004 وأصبح حجم الدين لا يمثل أي عبء يعتد به مقارنة مع ما تملكه الجزائر من فوائض بالعملة الصعبة قاربت 200 مليار دولار وأصبح التحدي الذي تواجهه الجزائر في الوقت الراهن هو كيفية الاستفادة من الفوائض المالية المتراكمة وليس البحث عن موارد مالية خارجية .

وعموما يمكن القول أن الاقتصاد الوطني لا يزال رهين التطورات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويجب عليه استغلال الفوائض المالية التي أتاحها الطفرة النفطية على أفضل وجه ممكن و اغتنام فرصته في التنمية وإلا قد يقع مرة أخرى في مشاكل تمويلية لأن ما أنتت به الطفرة النفطية قد تأخذ أية ندرة أو صدمة خارجية .

قائمة المراجع والمصادر:

- أحمد هني ،المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية،الإسكندرية،2004.
- القنيعي عز الدين،علاقة الاستثمار بالتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية)،مجلة الأبحاث الاقتصادية ،العدد 2012،6،جامعة البليدة.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مشروع تقرير حول المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، الدورة العامة 15 ،ماي 2000.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس، 15،17مارس2000.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر
- بطاهر علي ،سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة الشلف، العدد 00، 2004.
- جمال الدين لعويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ،دار هومة ،الجزائر
- حيزي عزيز، قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي،مصر والمغرب العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة ،بيروت،1983.
- رمزي زكي ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ،مع إستراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة ،مطبعة مكتبة مدبولي ،مصر ،ط1983،1.
- رمزي زكي ، الديون والتنمية ، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية ،دار المستقبل العربي،القاهرة،ط1985،1.
- عادل فهمي محمد بدر ،دراسات حول التنمية في الوطن العربي،مؤسسة الخدمات العربية ،عمان،1988.
- شاعة عبد القادر،المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الدولة والدفع المسبق مع إشارة إلى حالة الجزائر،مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة ،العدد4،2010.
- صندوق النقد العربي ،موازن المدفوعات والدين الخارجي للدول العربية (1985-1995).
- عبد المجيد بوزيدي،تسعينيات الاقتصاد الجزائري،موفم للنشر، الجزائر 1999.
- عطاري إبراهيم ،رنيمي الفضيل، الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي الجزائري،الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،جامعة سعد دحلب،البليدة،2000.
- محمد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ج1999،1،ص130.
- محمد بلقاسم حسن بهلول ،سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ج2،ص54.

- Ahmed ben bitour, l'Algérie au troisième millénaire, édition marinroor, Algérie, 1998.
- CNES, état économique et social de la nation de l'Année 2008, décembre 2009.
- banque d'Algérie, notes de conjoncture, tendances monétaires et financières au second semestre de 2008,2009,2010,2011,2012.
- World bank .world debt tables 1991/ 1992, external debt of developing countries.
- [www.ons.dz,évolution](http://www.ons.dz/évolution) de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004, le 10/03/2014.
- www.ons.dz. Le12/05/2010
- www.elbilad.net/flash/detail?id=9500. Le 10/03/2014.
- Banque d'Algérie, tendance monétaire et financiers au second semestre de 2006, dans ,<http://www.bank of algeria.dz>.

تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر